

وثيقة رقم 156 :

تصريح صحفي لوزارة الخارجية الأمريكية حول المستعمرات الإسرائيلية¹⁵⁶

16 حزيران/ يونيو 2011

مكتب المتحدث الرسمي

16 يونيو/ حزيران 2011

سؤال: ما هي سياسة الولايات المتحدة الحالية تجاه المستوطنات الإسرائيلية؟

جواب: موقف الولايات المتحدة من المستوطنات الإسرائيلية لم يتغير، ولن يتغير. فنحن، مثل أي حكومة أميركية على مدى عقود، لا نقبل شرعية النشاط الاستيطاني المستمر. وقد عرض الرئيس أوباما في خطابه مؤخراً آراءنا بالنسبة لطريق المستقبل.

وثيقة رقم 157 :

مقابلة مع نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق
حول مستجدات المصالحة الوطنية وتشكيل الحكومة¹⁵⁷ [مقتطفات]

19 حزيران/ يونيو 2011

أكد نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" موسى أبو مرزوق، أن إسرائيل "لن تقبل حكومة فلسطينية توافقية حتى لو شكلت من شخصيات قبلتها سابقاً". وشدد أبو مرزوق في لقاء خاص مع "الراي"، على أن الحكومة "ستكون بمنأى عن البرنامج السياسي، وهناك لجنة أخرى تتولى إعداد هذا البرنامج، ورئيس الوزراء المقبل ليس له دور في وضع أو تنفيذ البرنامج السياسي وكذلك كل الوزراء لديهم مهمة محددة في الاتفاق".

وعن أجواء الحوار الأخير في القاهرة، قال "إن الأجواء بين قيادتي حماس وفتح طيبة ومريحة، وهذا لطبيعة المرحلة، خصوصاً أننا نحاول طي صفحة الانقسام بأفضل طريقة ممكنة، حيث طبيعة الاتفاق المقبل، مرحلة انتقالية بسيطة وحكومة ذات مهمات محددة"، مشيراً إلى أن "الكثيرين ينتظرون تشكيل الحكومة ليعلنوا مواقفهم منها وفي مقدمهم الأميركيون والأوروبيون وغيرهم".

ولفت أبو مرزوق إلى أن تشكيل الحكومة التوافقية "سيكون نهاية مرحلة الانقسام وبداية مرحلة جديدة تتسم بوحدة شعبنا وتماسكه حتى يتمكن من تحقيق أهدافه".

وعن استبعاد اسم سلام فياض، قال: "هناك تحفظان بخصوص الأخ سلام فياض، الأول أنه كان هناك حكومة في الضفة الغربية وحكومة في قطاع غزة، فبقاء إسماعيل هنية مثلاً أو سلام فياض في رئاسة الحكومة المقبلة من حيث الشكل لا يستقيم ولا يعطي الانطباع أن هناك تغييراً، كما أننا اتفقنا على أنه لا نريد أن يكون هناك أي اسم في موضع تجاذب".

وعن الشخصية التي يمكن أن تتولى هذا المنصب، قال أبو مرزوق: "لا شك نريد رئيس وزراء له علاقات واسعة وقدرة على التواصل مع العالم بأسره، لأن الحكومة الفلسطينية منذ اتفاقية أوسلو جاءت بعملية قيصرية غير طبيعية تحملت مسؤوليات كاملة لشعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة رغم أنها لا تستطيع أن تكون حكومة مستقلة بالمعنى المفهوم فالسيادة منقوصة، إذ إن إسرائيل تسيطر على المعابر والأرض والأجواء وكل شيء".

وعن طبيعة الحل الذي توصلت إليه "حماس" و"فتح" في ملف المعتقلين السياسيين في الضفة والقطاع، قال نائب رئيس المكتب السياسي لـ"حماس"، إن "هذا الملف الغائب الحاضر الشائك يعكر أجواء المصالحة ويحول الأجواء باهتة لأنه يتعلق بالإنسان الفلسطيني، إذ من المعيب أن يعتقل فلسطيني أحاه الفلسطيني لخالق فكري، ولا يمكن أن يكون هناك فلسطيني يجروء على أن ينتقص من حقوق أخيه الفلسطيني، سواء حقه في السفر أو التنقل أو في التعبير عن الرأي وحقه في تأسيس الأحزاب والهيئات وحقه في تكوين الجمعيات والمؤسسات التي تخدم المجتمع وكافة الحقوق الأخرى".

وأكد أن "هذه حقوق يجب أن يتمتع بها المواطن الفلسطيني، هذا ما نريد وما نتطلع إليه والصورة التي نسعى إليها لتشكل نموذجاً في المنطقة بأسرها".

وتابع إن قضية المعتقلين ومن ضمنها ملف المؤسسات والجمعيات المغلقة وجوازات السفر والمحرومين من السفر والتنقلات "تم وضع نهاية لها واتفقنا على ترتيبات وقدمت قوائم بأسماء المعتقلين في الضفة الغربية وكذلك المعتقلين في قطاع غزة". وقال "أن هناك وعوداً ولجان متابعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك هناك دور للأخوة في مصر في هذا الملف لإنهائه بكافة ذيوله وارتباطاته".

وعن مدى تأثير ما يحدث في سورية اليوم وانعكاساته على "حماس"، رد أبو مرزوق: "من دون شك، سورية ليست البلد الهامشي بل هي ركيزة في الوطن العربي وجزء من أراضيها محتل وهي على خط المواجهة دولة تحتضن المقاومة وتحتضن شعبنا الفلسطيني منذ سنوات طويلة، وبالتالي ما يجري في سورية أمر مؤلم ويؤثر على القضية الفلسطينية، بصورة أو بأخرى، وبالتالي نحاول جاهدين ان نعطي الصورة التي يجب أن تعطي والتعامل مع هذه الأزمة من هذا النوع"، مشيراً إلى أن الشعب الفلسطيني عانى كثيراً من جراء الأزمات العربية الداخلية وفي أزمات العرب في ما بينهم.

وأوضح أنه "كلما ابتعدنا بأنفسنا شيئاً عن التدخلات في هذه الشؤون كلما كانت صورة الفلسطيني أفضل". وتابع: "نحن نتطلع إلى أن تنتهي هذه الأزمة بحيث تحمي الشعب السوري والشعب الفلسطيني".

وعن قضية معبر رفح، أكد أبو مرزوق "أنها قصة قديمة متجددة. نعلم أن هناك مشاكل متعددة، سواء في الناحية الأمنية في سيناء أو من الناحية العملية في المعبر نفسه من حيث الانفتاح الكبير على القطاع، كون الإجراءات التي اتخذت والتي يشكر عليها الأخوة في مصر إجراءات كانت مطلب فلسطين الملح، ولكن فور الإعلان عن الإجراءات الجديدة تدفقت أعداد كبيرة على المعبر لأن الناس كانوا ينتظرون هذه الخطوة".

وتابع: "من دون شك هذا تسبب في مشاكل نعترف بها، إضافة إلى انزعاج أطراف أخرى في المنطقة من فتح المعبر بهذه الآلية، وكانت لهم تعبيرات مختلفة عبروا عن انزعاجهم بصورة وأخرى، وهذه الأطراف تتمتع بانعدام الإنسانية في تصوراتها وفي منطقتها السياسي وبانتهازية، وهي أطراف سادية تستمتع بتعذيب الفلسطينيين لمجرد أن لديها رؤية سياسية أو أمنية.

لكن نحن نقول في النهاية، إن الجغرافية السياسية حاکمة وإن علاقة مصر والقطاع لا يمكن أن يتجاوزها أحد بأي شكل من الأشكال، وظرف قطاع غزة الواقع تحت الاحتلال والحصار لا بد أن يأخذ في الاعتبار، وسنقوم مع أشقائنا في مصر بصيغة توفر الراحة لأهلنا في القطاع ولمصر ونأمل الوصول إلى هذه الصيغة قريباً".

وأكد أبو مرزوق، من ناحية أخرى، أنه لم يطرح في الجلسة الماضية قضية تفعيل المجلس التشريعي، وقال "إن المجلس التشريعي أكثر المؤسسات السلطوية شرعية من الناحية القانونية ولا جدل في ضرورة تفعيلها، خصوصاً أن العالم بأسره يشهد بنزاهة انتخاب أعضائه، ونحن نعلم أن هناك موقفاً إسرائيلياً من المجلس التشريعي وخلفيات أعضائه، لكن هذا قدر الشعب الفلسطيني الذي إذا أراد أن يشكل أي هيئة تمثل إرادته عليه أن يأخذ في الاعتبار هذه الظروف والمتغيرات التي تموج بها المنطقة".

وشدد على أنه "لا مجال لتجاوز المجلس التشريعي أو طي صفحته وسيستأنف أعماله كاملة ومن حقه أن يأخذ الوزراء الثقة منه ومن حقه أن يحاسب الوزراء وأن تعرض كافة المراسيم الرئيسية عليه، لكن بحكم تواجد المجلس في أرض محتلة، فإن تدخل الاحتلال يعطل هذه الشرعية، لأن عدداً كبيراً من أعضاء المجلس أسرى والاعتقالات مستمرة. وهذا يدفعنا إلى عمل كل شيء بالتوافق الفلسطيني إلى أن ينتهي هذا الاحتلال البغيض".

وأضاف أنه "رغم تمتع "حماس" بالغالبية البرلمانية، إلا أنه لا بد أن يكون هناك توافق بين جميع الكتل البرلمانية على هذه الغالبية، إضافة إلى التخوفات التي تخشاها الرئاسة بقيادة أبو مازن و"فتح" كالتخوف من انعقاد المجلس التشريعي على المحيط الدولي، وسنأخذ كل هذه القضايا في الاعتبار لنخرج بصيغة تتوافق عليها لانعكاس الصورة القانونية الموجودة في القانون الأساس على عمل المجلس التشريعي".

(.....)

وتابع أن "الاتفاق مضى على توقيعه ما يزيد على 40 يوماً حيث لم يرَ جميع الذين يتحدثون سلباً عن الاتفاق أي تغيير على الأرض، فهناك أمور ملموسة يجب أن يشعر بها المواطن الفلسطيني مباشرة وتنعكس على واقعنا في الداخل والخارج، للأسف لم ننعكسها وهذه الأجواء ليس لها علاقة بالحكومة فقط وإنما لها علاقة بمعيشة وكرامة المواطن وحقوقه الأساسية كافة والتي نشأت بعد الانقسام فقد سادت أجواء المصالحة في القطاع في حين لم يلمسها أحد في الضفة".

واستشهد أبو مرزوق بما قاله رجل الأعمال منيب المصري "ذهبت إلى قطاع غزة والضفة الغربية ووجدت أن هناك أجواء مصالحة في قطاع غزة ولم أجد ذلك في الضفة الغربية".

وقال إن "مؤسسات حماس في الضفة ما زالت مغلقة وهناك عدد كبير من المعتقلين ولا زالت الاستدعاءات مستمرة ويمنع التظاهر والمسيرات وحرية التعبير ممنوعة، فكل هذه المسائل تعكس حقيقة أجواء المصالحة". وتساءل "هذه المظاهر الوحشية لماذا تغيّب؟ ليشعر ابن فتح بأن ابن حماس يدافع عن حقه في التعبير وكذلك ابن حماس يشعر بأن ابن فتح يدافع عن حقه في التعبير والحرية وغيرها من الحقوق الأساسية، هذا ما نريد أن نصل إليه، وبالتالي كان الحديث الأبرز في هذا الاجتماع هو عن المعتقلين وهذه الأجواء".

وأضاف "وجدنا أن المسؤولية متبادلة، وما وجدناه من تعامل في قضية المعتقلين السياسيين لم نجد في أي جلسة سابقة"، مؤكداً أن "الشعور والتعامل من قبل وفد فتح بعيد عن ما وقعناه لحل قضية المعتقلين السياسيين، لذلك كان يجب فوراً أن تتغير هذه الصورة".

وتابع: "لقد حصل تقدم مهم في هذه الجولة وقد تبادلنا قوائم المعتقلين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولماذا كل منهم معتقل، وكان ولا زال موقفنا واضحاً أن الحركة ستفرج عن أي معتقل على أن تتحمل مسؤولية الجرم الذي قد يرتكبه وكذلك في الضفة الغربية".

وتوقع أن ملف المعتقلين سيتم إغلاقه خلال الأسبوع المقبل.

(.....)

وثيقة رقم 158 :

مقابلة مع محمد دحلان حول قرار فصله من حركة فتح¹⁵⁸ [مقتطفات]

21 حزيران/ يونيو 2011

• قلت في رسالتك إلى اللجنة المركزية لفتح، أن الرئيس عباس يسعى لاستبعادك بأي طريقة كانت وبأي ثمن معتقداً بأن الحركة ستقويه ضد الفراغ السياسي.. فما هو سبب هذا الخلاف الذي بدأ يتسع نطاقه إلى هذا الحد، لا سيما وأنت قلت أن "القضية بيني وبين أبو مازن شخصية بامتياز؟"

- نعم هذا صحيح، من وجهة نظر أبو مازن القضية شخصية، وهي بدأت عندما اتهمني بأي آني على ذكر أبنائه وأشتمهم. ولكنني أوضحت الأمر لأعضاء اللجنة المركزية واعتقدت في حينها أن الأمر انتهى. لكن أبو مازن قام بالعديد من الإجراءات "التعسفية"، منها سحب الحراسات التي كانت تؤمن مكتبي ومعاينة من تربطهم علاقة شخصية بي.. إجراءات كثيرة لا تليق بمكانته ولا بمكانتي.

ثم تطور الموقف من خلاف شخصي إلى قائمة اتهامات لا يقبلها عقل أو منطق، قضايا إخفاقات سياسية وإخفاقات في المفاوضات وقضايا مالية وجرائم قتل منذ الانتفاضة الأولى، انتهت بسفينة السلاح لليبيا.